يمن جديد

4800 إقرار بالذمة المالية تسلّمتها مكافحة الفساد

■ بلغ عدد اقرارات الذمة المالية التي تلقتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (٤٨٠٠) اقرار بالذمة المالية منذ بدء تنفيذ مضامين قانون الاقرار بالذمة المالية في اكتوبر من العام ٢٠٠٧م، على المشمولين من كبار مسؤولي الدولة في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية وضمن خطة العمل للمرحلة الأولى للهيئة والتي من المقرر ان تنتهي في أكتوبر من العام الجاري وتستهدف (١٦) ألف مسؤول حكومي مشمولين بالقانون.

وتبدأ المرحلة الثانية نهاية العام الجاري وتستهدف كذلك (١٦) ألف مشمول اخرين، يقع نطاق وظائفهم داخل الهيئات والمؤسسات في مكاتب الوزارات والمحافظات وفروع الهيئات والمؤسسات في عموم المحافظات وعلى النطاقين المركزي والمحلي.

وأكثر المشمولين بالقانون استجابة في تنفيذ قانون اقرار الذمة وتجاوباً مع الهيئة كانوا من أجهزة القضاء والقوات المسلحة والأمن حيث سجلوا استجابة وانضباطاً فاق غيرهم من بقية المشمولين، فقد قدم نحو (٥٠٪) من محافظي المحافظات اقراراتهم المالية.

ويتأخر بعض المسؤولين في المحافظات عن تقديم اقراراتهم بسبب ان الاشكالية في المحافظات تكمن في بُعد المسافة بين مقر الهيئة في الأمانة وتلك الجهات، خاصة المحافظات البعيدة والمديريات النائية.

▷ التزاماً وتنفيذاً لمضامين البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية أولت الحكومة أولويات قصوى لتنفيذ برنامج محاربة البطالة، الفقر وتوفير فرص عمل للشباب القادر، ودعم برنامج شبكة الامان الاجتماعي وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين.. وهو توجه يكرس الرؤى الثاقبة التي قدمها فخامة الاخ الرئيس في برنامجه الانتخابي والذي يهدف في مجمله للارتقاء بمستوى حياة ومعيشة الشعب اليمني وتسريع وتيرة التنمية والعمل والبناء.

عبدالفتاح الأزهري

الحكومة تتبنّى مشاريع استراتيجية لمحاربة الفقر ومكافحة البطالة

واستطاعت الحكومة في هذا الاتجاه انجاز الكثير من المشاريع المهمة والاستراتيجية، فضلاً عن قيامها بإرساء بنية تشريعية وقانونية تساهم على تمكينها من تنفيذ برامجها المختلفة ومنها برامج لتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة، حيث تمكنت خلال فترة وجيزة من تشغيل (٣٠) ألف عامل في مؤسسات القطاع الخاص عن طريق مكاتب التشغيل، انطلاقاً من أن التنمية الحقيقية هي في بث الاستقرار الاجتماعي والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

463 ملياراً زيادة في النفقات الاجتماعية للمشروعات التنموية

أراض للشباب

وفي هذا الاتجاه خصصت الحكومة أراضي واسعة تستوعب مشاريع الشباب الزراعية وبمساحة تبلغ (٧٤,٢) مليون متر مربع بهدف توفير فرص عمل والحد من البطالة بين أوساط الشباب، وتشمل هذه المشاريع محافظات: حضرموت ولحج والحديدة، حيث بلغت المساحة المخصصة في حضرموت الوادي (٥) ملايين و(١٨١) الف متر مربع، بينما بلغت في محافظة لحج مليونين و (١٥٠) الف متر مربع، أما في الحديدة فبلغت (٦٧) مليون متر مربع.

ووضعت الحكومة جملة من الإجراءات الفاعلة لتنفيذ برامج ومشروعات تنموية تستهدف شريحة ذوي الدخل المحدود التي تتصدر أولويات واهتمامات الحكومة وذلك للارتقاء بها، وتتركز هذه المشروعات والبرامج في تنمية واستثمار فائض أموال الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات في رأس مال الشركات، حيث تم استثمار (٤٧) مليار ريال منها في رأس مال الشركة اليمنية للغاز الطبيعي، وأصبحت نسبة مساهمتها (٥٪) وستحقق أرباحاً جيدة لهذه الاموال خلال السنوات القادمة بما يجعل تلك الاموال في حالة نمو تعود بالخير على المستفيدين منها، كما تم استثمار نحو (٢٠٠) مليون ريال في شركة يمن موبايل، و (٦٠٠) مليون ريال في زيادة رأس مال الشركة اليمنية الليبية القابضة، وبلغت نسبتها فيها (٧,٥٪)، كما تم استثمار مليار ونصف المليار ريال من أموال المؤسسة العامة للتأمينات تمثلت في تمويل مشاريع اسكانية وشراء مبنى في حضرموت،و تسديد مساهماتها في المرحلة الأولى من مشروع الرئيس الصالح السكني للشباب من ذوي الدخل المحدود.. وتواصلاً للمشاريع الطموحة في شبكة الأمان الاجتماعي تم اقرار مشروع قانون بنوك التمويل الأصغر ورفعه الى مجلس النواب، كما تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر.

دعم الشرائح الفقيرة

وتنفذ الحكومة برامج متنوعة للرعاية الاجتماعية والتأهيل ودعم الفئات والشرائح الفقيرة من المجتمع، حيث تمكنت من إجراء مسح ميداني لحالات الضمان الاجتماعي تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، وزيادتها بواقع (٥٠٪) للوصول الى (١٠) ملايين حالة.

كما قامت الحكومة بتقديم الدعم والرعاية لعدد من الحالات تمثلت في إعفاء مواد الخام الداخلة في الصناعة الخاصة والجمعيات من الرسوم الجمركية وبلغ الإعفاء في هذا المجال (٦٥١) ألف دولار، كما تم تدريب وتأهيل عدد من النساء لتعزيز القدرات الانتاجية للأسر المنتجة وبلغت حوالى (٤٥٠٠) امرأة من (٨٠٠٠) امرأة هن إجمالي المخطط لاستهدافهن، وتم تقديم قروض لمشاريع مدرة للدخل لعدد (٨٠٠) حالة من إجمالي عدد الحالات المستهدفة والبالغة (٢٠٠٠) حالة، اضافة الى تزويد (٢٠) مدرسة بالاحتياجات اللازمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة و (١٦) مدرسة للمكفوفين، وبلغت نسبة الإنجاز فيها (١٠٠٪)، كما تم إقراض (٨٠٠) حالة لإنشاء مشاريع خاصة مدرة للدخل من قبل صندوق الرعاية، وتأهيل وتدريب (٨٠٠٠) متخرجة من مراكز الاسر المنتجة، وتجهيز (٥) مراكز، وتم تدريب (٥٠٠٠) امرأة أخرى في العديد من المراكز المنتجة، و (٢٠) مدرسة لحياكة الجلود.. وضمن الجهود الفاعلة تم دعم (٢١) جمعية أهلية بالآلات والمعدات، وتأسيس ودعم الجمعية العامة لمستلزمات الانتاج والتسويق السمكي لتلبية احتياجات الصيادين منها.

67 مليون متر من الأراضي تم تخصيصها لمشاريع الشباب

استراتيجيات

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

■ أُقرت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٠٩-٢٠١٣م) لتمثل رؤية حقيقية لاستكمال تعزيز المساواة وسيادة القانون والتي جاءت تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية..

وشرعت وزارة حقوق الإنسان في تنفيذ استراتيجيتها مطلع هذا العام، استناداً إلى رؤية تسهم في خلق واقع جديد يتعامل بكفاءة أكبر مع تحديات المستقبل.

وتتلخص رؤية الاستراتيجية في استكمال بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون، وصون كرامة الإنسان وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنين في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم بين جميع أبناء المجتمع اليمني دون تمييز.

وترى الدكتورة هدى علي ألبان وزيرة حقوق الإنسان- ان رسالة وزارتها في وضع هذه الاستراتيجية تتمثل في حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها ومراقبة أوضاعها وتقديم المشورة والمساعدة القانونية لمحتاجيها، وكذلك اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات على حقوق الإنسان للحد منها وإزالة آثارها، إضافة إلى إعداد الدراسات والبحوث وتوفير المعلومات وعقد الندوات والدورات التدريبية إلى جانب إدارة الحملات وإصدار البيانات والمطبوعات وإعداد التقارير اللازمة.

وبحسب الاستراتيجية فإن تحقيق مضامين رؤيتها ورسالتها وأهدافها يأخذ في الاعتبار التوجهات القائمة على زيادة وتفعيل دور اللجان التابعة لوزارة حقوق الإنسان ورفع كفاءة موظفي الوزارة وتطوير نظم التوثيق ومعالجة البيانات إلى جانب التخطيط لإيجاد أطر تنسيق وتعاون وتواصل مع منظمات المجتمع المدني، إلى جانب توفير قاعدة معلومات وتعزيز وتطوير العلاقة مع الجهات الداعمة الوطنية منها والدولية.

واعتمدت الاستراتيجية على ستة محاور تبدأ بإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في التعليم، والعمل من أجل مواءمة القوانين الوطنية لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الحكومة اليمنية.. بالإضافة إلى محور بناء القدرات في مجالات حقوق الإنسان، وكذلك تفعيل الشراكة مع المجتمع المدني وتعزيز أدوار مؤسساته في العملية الحقوقية، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة وتمكينها من المشاركة في جميع الأدوار السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكذا إصلاح منظومة السجون التي حددها المحور السادس من الاستراتيجية.

تطبيق عملي لمضامين برنامج رئيس الجمهورية

إجراءات فاعلة لتطوير البناء المؤسسي

▷ تطبيقاً لمضامين مصفوفة البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.. شهدت الفترة الماضية تكثيف الجهود في مكافحة الفساد المالي والإداري كأحد أبرز عناوين البرنامج الانتخابي والذي يعد من أهم مكتسباته وانجازاته إنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد واصدار قانون حديث وفاعل للمناقصات والمزايدات وانشاء هيئة عليا للمناقصات.

وبالتوازي عملت الحكومة أيضاً في إطار البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية على اتخاذ عدد من الإجراءات الاستراتيجية المتعلقة بتطوير البناء المؤسسي للدولة وتعزيز الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد وحماية المال العام وممتلكات الدولة..

أمير عبدالعزيز

● وتتمثل أهم الخطوات الاستراتيجية الفاعلة في إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد، والمناقصات والمزايدات التي حدد توجهاتها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، حيث كان لها الدور المهم والفاعل في تصحيح مسارات الاختلالات المتعددة في تنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية ومعالجة الكثير من السياسات المالية والإدارية والمناقصات المخالفة التي كانت تسبب اضراراً كبيرة وتنعكس سلباً على الاقتصاد والتنمية.

المسار الصحيح

● ويعتبر إنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد خطوة مهمة واستراتيجية نفذها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية..

وعلى الرغم من حداثة عمل الهيئة إلاّ أنها قد انجزت الكثير من أعمالها خاصة من حيث المكان والكادر العامل وبرنامج واستراتيجية عملها..

ووقفت الهيئة عند الكثير من القضايا المتعلقة بالفساد.. وهناك ماهو محال إلى النيابة من هذه القضايا ويجرى التحري والتحقيق في قضايا أخرى متعددة.

وكان للهيئة الدور الواضح في ايقاف بعض مظاهر الفساد وضبط بعض الأمور والإجراءات الإدارية والمالية مثل الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات، حيث تم ايقاف بعض المناقصات وأيضاً تم ضبط وايقاف بعض الإجراءات التي كانت خاطئة وتسبب أضراراً كبيرة على البلد والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ويقول الأخ أحمد الآنسي- رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ان الهيئة تسير في الاتجاه الصحيح، وقادرة على ان تحقق المزيد من الانجازات في عملها خلال الفترة القادمة.. حيث تؤدي حالياً عملها بمنتهى الشفافية والاستقلالية وتكتسب خبرة في عملها من يوم لآخر.

وللهيئة خلال الفترة القادمة برنامج واسع سيتم تنفيذه وقضايا متعددة سيتم البت فيها، وهي كما يقول الآنسي «فوق طاقة الهيئة بصفتها حديثة الإنشاء وكادرها مازال محدوداً، لكن يتم البت في القضايا الأكثر أهمية.. حيث ترفع الهيئة تقاريرها كل ثلاثة أو أربعة أشهر إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب بشكل مباشر..».

ويصل عدد القضايا التي تم انجازها وإحالتها إلى النيابة إلى أكثر من خمس قضايا، كما يجرى التحري في قضايا أخرى واستكمالها لإحالتها إلى النيابة العامة.

■ ويوضح مدير قطاع الإعلام بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ياسين عبده سعيد: «ان الهيئة تؤدي عملها بكل استقلالية وتتمتع بصلاحيات قانونية واسعة في مكافحة الفساد وتعقب وملاحقة ممارسيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة على ممارسته، وتوعية أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وأساليب الوقاية اللازمة لمواجهته، كما تقوم باتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المدني والمحلي في التعريف بمخاطر الفساد ومكافحته.. وتؤدي الهيئة عملها بشكل متكامل مع مختلف الأجهزة والجهات الأخرى مثل القضاء والنيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وغيرها من الجهات ذات العلاقة».

وبحسب ماجاء في مضامين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية فإن الأمر لم يتوقف عند حدود إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والهيئة العليا للمناقصات والمزايدات، بل تبع ذلك اتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير الخاصة بتطوير مختلف السياسات والآليات الحكومية المرتبطة بالمجال المالي والإداري بهدف تصحيح مساراته واختلالاته، حيث تم تنفيذ أحكام قانون الذمة المالية واتخاذ إجراءات الذمة المالية لشاغلي وظائف الإدارة العليا والوظائف الإدارية بشكل عام.

وقامت الهيئة - وبالتوازي مع تطبيق الهيئة العليا للمناقصات والمزايدات لأحكام قانونها الجديد- باتخاذ خطوة استراتيجية تمثلت في إعداد وإقرار لائحتي تسجيل وتصنيف المقاولين والمكاتب والشركات الهندسية والاستشارية.. والأهم إقرار لائحة القائمة السوداء للمخالفين من المقاولين والموردين وإنشاء موقع الكتروني خاص بنشر قوائم المخالفين بشكل مستمر ودوري.

وتنفيذاً لمصفوفة الإصلاحات الوطنية التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية فقد تم اتخاذ إجراءات استراتيجية لتطوير إدارة هيئة المناقصات والمزايدات التي تم تشكيلها من خمسة أعضاء وباشرت عملها وفقاً للقانون باستقلالية تامة ومُنحت كامل الصلاحيات في إقرار كافة المناقصات، بغض النظر عن السقوف المالية، وبهذا الحق تم إلغاء دور مجلس الوزراء في إقرار المناقصات، كما تم إعداد اللائحة التنظيمية للجنة العليا للمناقصات بما في ذلك الجهاز الفني لدعم اللجنة ومساندتها.. ويجرى حالياً اختيار منتسبيه تنافسياً من الكوادر الفنية والمالية المؤهلة والمدربة، وتقوم الجهات المختصة وبمساعدة بيت خبرة عالمي بإعداد اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات حيث ستتضمن رفع السقوف المالية لقيمة المناقصات لمختلف الجهات المعنية.

أولويات

تطوير الإعلام ودعم حرية الصحافة

■ يولي المؤتمر الشعبي العام أجهزة الإعلام المختلفة أهمية خاصة كونه الأداة المنوطة بترسيخ وتحذير الثوابت الإسلامية والوطنية والقومية لشعبنا..

ويؤكد المؤتمر الشعبي العام على مجموعة من الأسس للارتقاء بدور وسائل الإعلام، وتحديث البنية التقنية لوسائل الإعلام:

- تطوير الأجهزة الإعلامية بما يواكب التطورات التكنولوجية.
- رفع دور الوسائل الإعلامية بهدف ترسيخ الهوية العربية والإسلامية وتعميق الولاء الوطني.
- دعم حرية الصحافة، وإتاحة فرص تبادل الرأي والرأي الآخر في المؤسسات الإعلامية الرسمية.
- رعاية العاملين في الحقل الإعلامي، وانجاز قانون الكادر الإعلامي.
- إنتاج البرامج والمسلسلات النوعية، وإثبات القدرة الإعلامية على منافسة النتاج البرامجي الخارجي.
- الاعتناء بالإعلام الخارجي المرئي والمسموع والمنشور، وتجويد الأداء الإعلامي، وتوثيق صلات المغترب اليمني بوطنه.

المؤتمر الشعبي العام
برنامج العمل السياسي

توجهات

السلام الاجتماعي

■ يؤكد المؤتمر الشعبي العام مساندته الكاملة لمجمل الجهود الرسمية التي تبذل لمواجهة واستئصال ظواهر الإرهاب والتطرف والثأر وحمل السلاح، وكافة اشكال ومسببات الاختلالات الامنية.

ويعتبر المؤتمر الشعبي العام تلك الظواهر جزءاً من التحديات الماثلة أمام مؤسسات الدولة وجماهير الشعب، والتي تستدعي مشاركة الجميع «علماء ووجهاء ومثقفين واحزاباً ومنظمات ومساجد ومؤسسات تربوية وقضائية وأمنية» لمباشرة الدور الوطني المسئول للقضاء على تلك الظواهر، من خلال اقرار القوى السياسية والتزامها نبذ العنف واصلاح القضاء وسن القوانين والتشريعات التي تصد تلك الظواهر، وكذا اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة والصارمة ضد المخلين بالامن والخارجين على القانون واثبات هيبة الدولة وعدم الاستجابة لأي ابتزاز او مطامع يمليها قتلة او خاطفون او خارجون على القانون.

تطورات إيجابية في مؤشرات التنمية البشرية

■ حققت الجمهورية اليمنية تطورات مهمة وإيجابية في مؤشرات التنمية البشرية خاصة في جانب التعليم باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، حيث وصل عدد مدارس التعليم الأساسي في ٢٠٠٦- ٢٠٠٧م الى (١٤,٦١٧) مدرسة، وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الى (٦٤,٣٪) من اجمالي الفئة العمرية (٦-١٤) سنة، بينما وصل عدد الملتحقين بمراكز محو الأمية في ٢٠٠٦م الى (١٧١) ألف ملتحق، فيما استوعب (٥٥) معهداً فنياً (٢٠٢٠٩) طلاب للتعليم الفني والتدريب المهني، بالاضافة الى تطور قطاع التعليم العالي بشكل ملحوظ حيث بلغ عدد الجامعات الحكومية (٨) جامعات تضم (٧٨) كلية، الى جانب (١١) جامعة خاصة تضم (٥٨) كلية.وتشير البيانات الى نمو مخرجات الجامعات بصورة كبيرة، حيث بلغ الخريجين من الجامعات الحكومية في ٢٠٠٦م حوالى (٢٥) الف خريج.

أما بالنسبة لقطاع الصحة فقد بلغ عدد المستشفيات في ٢٠٠٥م (١٧٨) مستشفى وزاد عدد المراكز الصحية لتصل الى (٨٩٥) مركزاً وبلغت نسبة التغطية الصحية (٥٨٪) لنفس الفترة.

بالأرقام

1369 مشروعاً استثمارياً بتكلفة ١١٨ مليون دولار ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال العام الجاري ٢٠٠٩م.

296 مشروعاً استثمارياً بتكلفة ٣٨٩,٤ مليار ريال سجلت لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال ٢٠٠٨م.

550 مليون ريال تم تخصيصها لتنفيذ المسح الصناعي الشامل الذي تنفذه وزارة الصناعة والتجارة خلال العام الجاري ٢٠٠٩م.

10 مليارات ريال اعتمدتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتنفيذ مشاريع استثمارية خلال العام الجاري ٢٠٠٩م.

2 مليار و ٤٠٠ مليون ريال رصدت لتنفيذ المرحلة الثالثة لمشروع الصرف الصحي بعدن، بتمويل (يمني/ ألماني) ويبدأ العمل فيه مطلع مارس المقبل.

17 مليون دولار اعتمدت لإعادة تأهيل وتوسعة ثلاثة موانئ سمكية في محافظتي الحديدة والمهرة.

9 مليارات ريال حجم البرنامج الاستثماري لمديريات وادي حضرموت والصحراء خلال العام الجاري ٢٠٠٩م.

86% نسبة اليمننة المحققة في وظائف قطاع النفط وإحلال العمالة الاجنبية، تنفيذاً لبرنامج ر ئيس الجمهورية الانتخابي.